

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله

هذا سؤال ورد على علماء رجب لفظه <sup>هـ</sup> سؤال اصلي السادة  
العلماء الاعلام وضع به المصلحون والاسلام وسد به في اعداء  
الدين ما فوكم فيما لو ادعت امرأة انها حامل من زنا او شبهه  
من رجل مخصوص لو انكر ذلك الرجل هل يواخذ بعوطها ام لا واذا  
علم انها الحكر فيها لاها مقرة بالزنا وقادفه ولو اراد  
بزوج فذلك الرجل قابا هل يصل للمعاكر احسان على زوجها  
كما يفعل ذلك بعض الحكماء ام لا ولو اجبر على زوجها هل يات  
الذي اجبره ام لا ولو تزوجها فصلت ذلك الحبل الكان  
اليه ام لا وهل يحد زوجها وهي حامل من زنا او شبهه  
ام لا وهل يرقى من كماله من شبهه والكامل من زنا او لا  
فرق المسواعة واقع من السائل بعد اموالها حور  
لا عزمك المملوك وصلى الله على محمد وآله وسلم

رحمى



احاط ————— العلم الامم الحسن الى العالم الاهد بقوله  
 الحمد لله رب العالمين حسبي الله الله ربنا الحق  
 حنا واررقنا اسامعه والماطل باطلا واررقنا احتساب  
 وملازمه الطاعة اعلم وفعى الله واياك لا صاببه  
 الصواب وحنا واياك ما سوجده العتاب انه لا  
 سمع دعوى المراه على سمح معني انه زيا بها وليس لها عليه  
 لا امساع الدعوى بالمرنا لانه الحق لها في ذلك وصير  
 بالمرعوى مقوم بالمرنا وفادفه له فبج عليها جد الزنا  
 باقرارها وحده المدف عما نورجله كما في كتاب الله  
 تعالى لحو الممدوف ان كان عصما بوطه ومضى احل شرط  
 منها عذري لا يبدى كما صرح به ومع سورة القين  
 فلها خلفه رحا ان تقر فسط عنها حد المدف وان يكل  
 خطم اليمن المرووده سقط عنها الحد ولم يست  
 رناه ولا الحد المدف لانه حله وهو الاست



بالحمل المروود كمرعي به السعي المحقق ان عمره مكره في حفته  
وارحلها ها كالاقرار في عمره ووالله وسقط عنها الحار بعنوة  
لانه حي كما صوابه والحد في الحرة البكر ما به طهر في الزنا كما به  
الزنا في كونه ولعوب عام ولا الى مافه قصد كما ثبت في صحيح البخاري  
والرصو على الصفر ذلك وحد المحصر الرحم وللأخصاء منه شروط  
في صرطها ولا رحم وقد يطها بعصر فقال ٥

شروط الأخصاء ست انت محرها على البصر متنها  
بلوغ وعمل وحديثه ورايتها كونه مستلما  
وعند صحيح ووطئ صاع في احصل شرط فله برهما  
وهو كذلك لواقع ولما الرصو بعد امرارها على المعبر من تحت  
البرص لهما ما لرصو لعرض النبي صلى الله عليه واله وسلم لما  
يقوله قبلت لعنك ملئت الكجوت وكجو ذلك ولولا اواذته  
السقوط لما عرض له واما اذا طلب الزواج منه فامتنع  
ولا يجوز لاحد اجاره على كاحها وباتر المحبرة على ذلك قال  
الامام راجي الدين السبكي رحمه الله في كتابه معبد النمر في  
المثال الحاد والتموز منة ما لصة ومن احكام الولد ٥



العاصم انه اذا رجع اليهم من ارض السجانه امراة امروه برواجتها  
 وكذا والاحياء هنا منبراد وكذا صاع الوالد بلانست هتيكه  
 الرنا وهذا خلاف وروايه وان ولدا الرنا لا يلحق بالراي ولا يكون  
 انثاه ولا يثبه فمعلوم انما ستم ابد الامام وهو حقل  
 ولدا الرنا انثا برت الراي ووصل عليه الى عمر ذلك من حكم الراي  
 انهي كلامه مخوف نعم ولا يجب على المدعي عليه فهو لها ما وب  
 مجلس ولا يحسب مال بل لا يجوز معد وكذا لعدم وروده في  
 الكتاب والثبوت ولا جامع الامه واداء زوجها واسم ولد  
 لسته اشهر وخطس ما كرم عقبه وامكان وطئه كقه كا  
 صرح به السلفي وقال له المعلوم من اطلاق الاصحاب  
 وكلام السلفي الى حامد في بعلبه لقصه ولا سني عنه  
 الا باللعان وان ولدته لروايته اشهر بهذا العكر كونه  
 منه فلا لحقه واداء حملته والراجح انه بلحقه العلامة  
 ابن رباح في ما وبه واما حوارها كما صرح في ذكره ان  
 المري في روضه ما لفظه فصرح بحوزة كل واحد من الرنا  
 وكذا وطها كالحال بينهما وذلك انه لا يرميه له ولا يطره لحياله

كما ذكره  
 م



اللعنة لا تأثمهم وقد يكون ربحا أهى كما هو صريح في باب اللعاب  
 وقال الشريفي في مرجه لم يصر إلى سماع ما لفظه فرعي ياني في العبد  
 ولو كفي بمصر امرأة حامله من الزنا مع ذلك أنه لا خلاف وهل  
 له وطها مثل الوصي وجهان الأصح نعم اولا حرمة له وصفا  
 ابراهيم فليس وذلك لكرهته شرها والله اعلم واما الفرق  
 بين وطى الزنا والشبهة فعدم احدى في الشبهة ووجوب العبد لها  
 وحرمة الكاخي بل والصريح ملكية في العبد مع الوطى لان  
 العبد له وكذلك وطها ان كان وارثا في العبد لا الرعية  
 وسمي دعواها الوطى لانها المهر كما مكرهه بالزنا وكما  
 ولو مع الحمل يضره كما في الاساءة والبطا والاشتباه  
 واذا نشط وطى الشبهة ولم يكن وارثا للزوج وابنه لم يكن كونه من  
 ذلك الوطى كقوله او مبيها او مبيها وطأ شبهة وادعاء  
 عرض على الطائف كما افصاه كلام السيد السهري في مساوئه  
 ووجوب البقرة لها ان كان حاملا ان ولدنا هذا الحمل كالسكاح  
 العايد والاملا دون المكرهه بالزنا لا يعطى سبه وحرمتها  
 على نأيه وانما به واصولها وروعا عليه وحملها للزوج الاول











رحمة الله

وزد تسال الى شرح الاسلام محمد بن احمد بن عبد الباري صاحب الملائكة  
 ولفظه ما قولكم رضي الله عنكم في ولد من يرضع من امرأ واحد  
 فتقسم احد الولدين واقتنع من الرضاعة وبقى الآخر يرضع واستغنى  
 الجميع وبعد مده شفي المتعمر واحتاج الى الرضاعة فهل له  
 ان يشاركه اخاه ولو بعد ~~سنة~~ <sup>سنتين</sup> اقونا ما جوس  
 المتكلم كاره والمقدم من قصد وصل عليه <sup>محمد بن احمد</sup>

الحواشي

ان الابل قبل ابطال فتاها المتكلم عنه موضعين يشربان  
 واحد فقلب احدها واقتنع من شرب الغيل وبقى الآخر  
 فقام يشرب الغيل النقي وبعد مده استقام الموضع الاقصاب  
 واخاض الى الغيل فاذا ثبت نوجه شرعي مثل الحج الاشرعية و  
 بقيه علموا علم وصل على والد وصحبه وسلم

ان ثبت ان يرضع المارة



XXIV (109-120) Miscellaneous: a) three anonymous qaṣidas, the first and the second being acephalous; b) (113a) verses by al-Ma'arrī; c) (113b) a juridical question with the *ḡawāb* by Ḥusain b. A. Qāsim al-Aḥdal (?), followed by the certification (*taṣḥīḥ*) of some jurists of Zabīd: 'Abdalkarīm b. 'Alī b. Makḥūl, Aḥmad b. Ishāq (b. Muḥ.) Ibn Ġa'mān (d. 1110: *Naṣr* I, 86), Muḥ. b. Aḥmad b. Faṭīr, Muḥ. b. 'Umar b. 'Ubāda, 'Abdallāh b. 'Abdāl-bāqī al-Mizgāḡi al-Ḥanafī: copied 1111/1699; another question with the *ḡawāb* by Muḥ. b. Aḥmad b. 'Abdalbārī' (al-Aḥdal) (1241-1298: *Nail* II, 224; *Kaḥḥ*. VIII, 273); d) (118a-b) *taghlīd* from al-Muzaḥḡar (= al-Malik al-Muzaḡḡar Yūsuf b. 'Umar, who ruled 647 to 694) for his son al-Aṣraf (= al-Malik al-Aṣraf 'Umar b. Yūsuf, who ruled 694 to 696); e) (119b) qaṣida 22 vv. -*ā'iqū* by Ibn al-Mahdī al-Ḥimyarī ar-Ru'ainī, unidentified; f) (120a) qaṣida 14 vv. -*mā* by Ibn Nubāṭa.